

شرح مرتقى الوصول إلى الضروري من الأصول لابن عاصم || ٩٩||

الشيخ محمد محمود الشنقيطي

محمد محمود الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل المرسلين خاتم النبيين. وعلى الله واصحابه اجمعين. متبعاً
باحسان الى يوم الدين. نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه الدرس التاسع من التعليق على كتاب ملتقى الوصول. آآفصل في

المقتضيات المحتملة - 00:00:00

الاحتمال قابل الترجيح والحكم للراجح للمرجوح كل اصل خص بالتقديم مع فرعه المعلوم بال التقسيم وذاك التخصيص والتأكيد
والنسخ والمجازي والتقييد النقل والاضمار والتأويل مع ما يرى لذلك من اصول. الاحتمال قابل للترجيح. يعني - 00:00:20
ان اللفظة المحتملة لمعنىين فاكثراً. قابل للترجيح بين معنييه ومعانيه والحكم للراجح اذ هو الاصل. لا للمرجوح فكل اصل خص
بالتقديم مع فرعه. اذا كان عندنا اصل وفرع حقيقة ومجاز فاننا نقدم الاصل - 00:00:50

على الفرع فنقدم الحقيقة على المجرس مثلاً. عندنا تأسيس وتأكيد. نقدم التأسيس على التأكيد كل فرع او كل اصل عارضه فرعه قدم
الاصل على الفرع وسيبين ذلك بالتفسيير. قال في كل اصل خص بالتقديم - 00:01:20

مع فرعه المعلوم بال التقسيم ليس تعلمته بال التقسيم. يقدم الاصل على فرعه الذي هو قسيمه وذاك كالتخصيص اذا كان له محتملاً
لتخصيص ومحتملاً للعموم. فالاصل حمله على العموم حتى يثبت التخصيص - 00:01:40

لا يقدم الخصوص بمجرد الاحتمال. بل لابد من ثبوت التخصيص. وذلك مثل قول النبي مثل حدث نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ثمن الكلب. هذا يحتمل ان يكون عاماً في كل كرب - 00:02:00

ويحتمل ان يراد خصوص الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه. فالاصل ان يتمسك بالعموم حتى يثبت التخصيص. مجرد الاحتمال لا
يثبت به التخصيص. اصل التمسك بالعموم حتى يثبت التخصيص والتأكيد هرم التأسيس فيقدم التأسيس وهو كون اللفظي يفيد
معنى جديداً على - 00:02:20

اكيد مثل له بعضهم بقول الله تعالى وللمطلقات متاع بالمعرف حقاً على المتقين. المطلقات اه منطلقة تعطى متاعاً اي مالاً بالمعرف
بحسب المتعارف به بين الناس بحسب حال مجيء حالها هي من يسر وعسر. وقد اختلف العلماء هل هذه المتعة واجبة - 00:02:50
او مستحب. ظاهر قول الله تعالى وللمطلقات متاع انها للوجوب. ان المتعة للوجوب وان من طلق امرأة يجب عليه ان يمتعها. وآآلكن
هذا يلزم منه ان يكون قوله على المتقين تأكيد. لقد لا يؤسس بمعنى جديد - 00:03:30

اذا قلنا للمطلقة للمطلقات متاع بالمعرف. حقاً على المتقين وكان لمعنى قوله للمتقين اه ان هذا يخص المتقين افاد عدم وجوب لان
الواجب لا يختص بالمتقين. الواجب يعم المتقين وغيره. وكذلك - 00:04:00

وفي قوله حقاً على المحسنين. فعلى هذا الاحتمال يكون قد افاد معنا جديداً. والنـسخ الناس خـو فـرعـون وـالـعـصـرـ الـبقاءـ. ويـمـثـلـونـ لهـ
بقـولـ اللهـ تـعـالـىـ قـلـ لاـ اـجـدـ فـيـماـ اوـحـيـ اـلـيـ مـحـرمـ - 00:04:30

من على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دماً مسفوهاً او لحم خنزير فانه رجس او فسقاً اهل لغير هذه الاية ورد فيها الحصر وهو
النـفيـ قـوىـ الإـثـبـاتـ لاـ اـجـدـ هـذـاـ نـفـيـ فـيـماـ اوـحـيـ اـلـيـ وـهـذـاـ هـوـ اـقـوىـ انـوـاعـ الحـصـرـ نـعـمـ - 00:04:50

كلمة الشهادة لا اله الا الله. النـفيـ والـاستـثنـاءـ منـ اـقـوىـ بلـ هـوـ اـقـوىـ طـرـقـ الحـصـرـ وـقـدـ حـاـصـرـتـ الـمـحـرـمـاتـ الـتـيـ هـيـ منـ جـنـسـ الـمـأـكـوـلـاتـ

في هذه الاربع وثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع - 00:05:20
فهنا اما ان نقول ان الحصر في الاية منسوخ. لثبوت النهي عن غير هذه الاربع. او ان اه نحمل الاية على البقاء ونقول ان معنى نهى عن اكل معناه نهى عن - 00:05:50

وليه كل ذي ناب من السباع. نهى عن اكل كل ذب من السباع. هذا المصدر هو اكل يمكن ان يكون ماضعاً الى فاعله ويمكن ان يكون ماضعاً الى مفعوله. اذا كان المعنى نهى عن اكل كل - 00:06:20

لذى ناب بان يكون كل ذناب هو الفاعل. معناه نهاد عن ما اكله السوء سيكون موافقاً للایة الاخرى. واذا كان المصدر مضافاً الى مفعوله المعنى ها عن اكلنا نحن كل ذي ناب اي نهانا نحن ان نأكل كل ذناب من السباع. وفي - 00:06:40

المصدر على اضافته الى فاعله ابقاء للایة وعدم نسخ فيها هذا مثال وهو واضح وقد يعترض بأنه النهي عن كل ناب جاء في احاديث اخرى اكثر تفصيلاً واياضاً من هذا الاصل ان المثال كما هو مقرر في علم الجدل والاصول لا يعترض لانه انما - 00:07:10

للايضاحي لفرض المسألة وتوضيحها. وقد قال الشيخ سيد عبد الله رحمة الله تعالى في المرادي والاصول لا يعترض المثال اذ قد كفى الفرض والاحتمال. الامثلة لا تعترض هذه قاعدة جدلية في علم - 00:07:40

الجدل لأن المثال عصر انما جيء به لتوضيح المسألة وفرضها فقط وليس دليلاً حتى يناقش. لذلك قد في تفاصيل مثل هذه المسائل التي نسوقها هنا على سبيل التمثيل. آآ بعض التسامح - 00:08:00

لانها انما جيء بها لتوضيح هذه المسائل. آآ ايضاً كذلك قال وذاك كالتحصيص اكيد والنسخ والمجاز. المجاز فرع وعصره الحقيقة فتقدم الحقيقة على المجاز. وذلك ك الحديث البياعان بالخيار لم يتفرقوا هذا الحديث حقيقة في ان البائع مخير - 00:08:20

ما دام لم يتفرق مع المشتري وكذلك المشتري مخير ايضاً في الامضاء والرد ما دام في مكان واحد دونة لم تحصل فرقه بدنية. هذا هو لتقضيه الحقيقة. والمجاز هو ان يقال للبياعان معناه المتساوون وكذلك ان يعبر بالتفرق عن التفرق ان يراد بالتفرق التفرق -

00:08:50

في القول وليس التفرق بالابدان. هذا مذهب المالكية. وربما يغضونه بالعمل. لأنهم لا يرون المجلس ولكن الذي تقتضيه القواعد هو ان الحقيقة مقدمة على المجاز وان البيع حقيقة ان المتباع حقيقة في المتساوي اطلاقها على المتساوين على المتساوين مجاز - 00:09:20

واطلاق التفرق ايضاً على التفرق في القول مجاز التفرق حقيقة في التفرق البدني وليس حقيقة في التفرق آآ القول مثال لتعارض المجاز والحقيقة هو الاصل التمسك بالحقيقة. الاصل التمسك بالحقيقة - 00:09:50

مش هسة. اتيت كذلك فرع. واصله الاطلاق. فإذا كان اللفظ محتملاً لاطلاق محتملاً لتفقيدي. فالاصل حمله على الاطلاق. حتى يثبت التقيد. قالوا في مثل هذه المسألة ما قيل احتمال الخصوص والعموم - 00:10:10

من قبل. مثال ذلك ان المالكية يقولون ان من ارتد عن الاسلام فانه يبطل عمله مطلقاً حتى وضوءه ينتقض. واذا كان قد حج حجة للسلام فانها تبطل ويحتاج الى ان يحج حجة جديدة. لأن الله تعالى قال لأن اشركوا لاحبطن عملك - 00:10:30

فتحى لو تاب في نفس المجلس فان وضوءه الذي كان متمسكاً به قبل الردة قد بطل. لأن الوضوء من العمل. انتقض وضوءه فيحتاج الى ان يتوضأ من جديد. واذا كان قد حج حجة الاسلام يجب عليه ايضاً اعادتها. لأن - 00:11:00

الماضي قد بطل. يقول السادة الشافعية هذا مطلق وقد جاء مقيداً في اخرى بالموت على الكفر فينبغي ان يقيد بها وذلك في قول الله تعالى ومن يرتد من عن دينه فيتمت وهو كافر. فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والآخرة. واولئك اصحاب النار هم في - 00:11:20

فيها خالد في هذه الاية فيتمت وهو كافر. الردة لا تنقض الوضوء. ولا تبطل حجة الاسلام الا اذا مات المرتد كافراً. نناقش المالكية هذا.

فيقولون هذه الاية ليس فيها ما يدل على تعين التقيد. جزاكم الله خيراً. لماذا - 00:11:50

لأن عندنا شرطاً تضمن امررين وعلق عليه جزاء بامررين الشرط تضمن من يرتد منكم عن دينه هذا وقوع الردة. والامر الثاني هو الموت على الكفر. والجزاء تضمن امررين حبطت اعماله - 00:12:20

قالوا لهم في الدنيا والآخرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون. فهنا لا يمكن ان يقال ان حبوط العمل آآ هو مرتب على مجموع امرين وهم الكفر والموت لان لنا امرا اخر وهو الخلود في النار - 00:12:40

ايضا فالذى يظهر ان حبوط العمل رتب على مجرد الكفر. وان الخلود في النار رتب على الموت على الكفر مثلا نحن عندنا شرط تضمن امرين وجذاء تضمن امرين الواضح هو ان آآ هبوط العمل ترتب على مجرد الكفر. وان الخلود في النار رتب على ليس على مجرد الكفر - 00:13:07

لان المرتدة اذا اسلم فانه يكون من المسلمين انما رتب على آآ الموت على الكفر مفهوم ولو لم تتكرر اداة الشخص. نعم؟ ولو لم تتكرر اداة الشرع الا مرة اخرى. نعم هو - 00:13:32

نحن عندنا شرطان رتب عليهما جذاء يعني فلا يمكن ان يستقل احدهما. قال والنقل والاضمار والتأويل مع ما يرى لذلك من اصول.

النقل هو هو نقل اللفظ من المعنى الى معنى اخر. النقل هو نقل اللفظ من معنى الى اخر. والاصل آآ هو عدم نقل - 00:13:52

تمسکوا بالمعنى الاصلي وعدم النقل حتى يثبت النقل. الاضمار فرع الاستقلال. الاضمار هو الحذف. الذي هو الذي هو دلالة اقتدى نعم. ايوا هو. نعم. هو اللي يضمر. نعم. الاضمار هو دلالة الاقتضاء. هو وهو فرع الاستقلال - 00:14:12

فيقدم الاستقلال على الاضمار وذلك نحو قول الله تعالى انما جذاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا ويصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض. هذه الآية - 00:14:32

اختلف العلماء في مدلولها. منهم من قال ان الامام مخير في المحاربين ان يقتلهم او يصلبهم او يقطع يقطيع ايديهم وارجلهم من

خلاف او ينفيهم. ومنهم من قال لا بل يقتلهم اذا قتلوا ويقطيعهم اذا سرقوا. وهذه التفصيات التي جاء بها هؤلاء - 00:15:02

والزموا منها الاضمار. الزموا منها ان في الآية حذفا ان يقتلوا ان قاتلوا. مثلا وقطع ايديهم اذا سرقوا. الاصل الاستقلال او الادمان ايها العصر؟ العصر الاستقلال. الاصل عدم الاضمار. فالذى تقتضيه القواعد ان الامام مخير - 00:15:32

بين هذه الوجوه في المحاربين. فإذا امسك المحاربين قبل ان يتوبوا فانه مخير بين قتلهم او وصلبهم او تقطيع ايديهم وارجلهم من خلاف او نفيهم. لأن حمل الاتي على هذا الوجه ليس فيه اضمار. اما اذا حملناها - 00:15:52

على الوجه الآخر سيكون عندنا ادмар وهو ان يكون هناك مقدر محفوظ. قال والتأويل ذكر هنا التأويل عطفا على هذه المسائل

والواقع ان كل المسائل التي ذكرناها هي من قبيل آآ التأويل لان الظاهرة تقتضي خلافها - 00:16:12

فالمحاجز تأويله اصله الحقيقة. والاضمار تأويل اصله الاستقلال وهكذا مع ما يرى لذلك من اصوله يعني انه آآ لم يذكر الاصول كلها مع فروعها. فمن الاصول كذلك ايضا تقديم الانفراد - 00:16:32

تعالوا الاشتراك وتقديم التباين ايضا على الترادف. مثلا مثال تقديم التباين على ان يقول المالكي يجوز التيمم على الحجارة لانها

ارض فهي صعيد والله سبحانه وتعالى قال فتيمموا صعيدا. طيب. فيقول الشافعي لا يجوز التيمم على الحجارة - 00:16:52

لان الصعيد ليس هو الارض. الصعيد هو التراب ليس هو الارض. فيقول المالكي هذا الذي قلت وهو ان الصعيد هو التراب يلزم منه الترادف وهو ان يكون لنا كلمتان معناهما واحد صعيد - 00:17:35

وترب ونحن سمينا وجه الارض من حيث هو صعيدا فتبادر المعنيان هل الاصل التباين او الترادف؟ الاصل تماما. الاصل عدم الترادف. ترى الاشتراك هذه الامور كلها خلاف العصر. هذا على كل حال من نقاش المسألة فيها ادلة اخرى كثيرة. قال وذاك حيث لم يقل لم يقم دليل - 00:18:05

ان المراد الفرع للتأصيل. يعني ان محل تقديم هذه الاصول التي ذكرت على فروعها اذا لم يقم دليل على ان الفرع اقوى على ان التاء التأويل اقوى الالفاظ الشرعية الدالة بمنطقها على الاحكام الشرعية تنقسم الى اربعة اقسام. الى نص - 00:18:35

وظاهر ومؤول ومجمل. لأن لفظ الدالة على الحكم اذا لم يحتمل الا معنى واحدا فهو النص. وان احتمل معنيين فاكثر فان كان متساويا في تلك المعاني فهذا مجمل. وان كان ارجح في بعضها. فإذا كان الرجحان من جهة اللغة - 00:19:05

فهذا يسمى ظاهرا ومقابله يسمى المؤول. والمؤول هو الذي يكون بدليل مستقر وليس من جهة اللغة. ولذلك قد يقدم الظاهر وهذا هو

الاصل اذا كان التأويل ضعيفة وقد يقدم المؤول اذا كان دليله اقوى. وهذا الذي ذكرناه كلها المجاز تأويل - [00:19:35](#)

والظاهر الحقيقة. مثلا والاستقلال آآ هو الاصل. وهكذا نعم. فان قام دليل على اراده الفرع رجح وذلك كحديث ايماء رجل افلس
فصاحب المتع احق بمتاعه اذا وجده بعينه ووجده عنده - [00:20:05](#)

هذا حديث ايماء رجل افلس فصاحب المتع احق بمتاعه ها الحديث مذهب جمهور ان معناه ان الرجل اذا فلس هو ان تحيط
الديون بمال الرجل بحيث يصبح يطالب اكثر من ماله. ويرفعه رماءه الى القاضي. فيحكم القاضي بتغليسه. والتغليس هو توزيع
الاموال - [00:20:35](#)

اخذوا ماله ويوزعوا بين غرمائه ويبيقى له ما يعيش به يقال له شيء بحسب اجتهاد القاضي. جزاك الله خيرا هذا الحديث يدل على ان
المفلس عند الجمهور ان الشخص اذا فلس فوجدت انت مالك بعينه انت مثلا - [00:21:05](#)

اه الدامة من عندي كم السيارة اخذ منك سيارة دينا ففلس. انت لا تحتاج الى ان تدخل مع الغرماء في المحاصة؟ ما لك موجود تأخذه
مباشرة. او اخذ منزلا منك دينا. ففلس تأخذ المنزل مباشرة - [00:21:25](#)

ولا تحتاج الى محاصة الغرماء. هذا مثل الجمهور. الحنفية قالوا لا. قالوا بل الرجل احق بما كان قد اشتري وجميع غرمائه يدخلون في
المحاصة ما هو الحديث ايماء رجل افلس فصاحب المتع احق بمتاعه. صاحب المتع اطلاقها على الذي كان مالكا للمتع قبل التغليس
مجاز. وهذا مذهب الجمهور - [00:21:45](#)

واطلاقها على الذي تحت يده المتع الان حقيقة. فالحنفية اخذوا بالحقيقة والجموع اخذوا بالمجاز اكيد المجاز هنا اقوى من الحقيقة.
لماذا؟ لانه لو لم يكن المراد ان صاحب المال الاصل - [00:22:15](#)

هو الذي اولى به لما كان لذكر التغليس معنا. اصلا فكل انسان اولى بما هو تحت يده. ولا فائدة لذكر التغليس حين وايضا كذلك هو
ينشأ عن هذا ما يسمى بالاظهار في محل الاضمار وهو خلاف الاصل. لو كان اراد الذي تحت يده - [00:22:35](#)

المتع لقال فصاحب المتع اولى به اذا وجده بعينه. اذا قال لا قال ايماء رجل افلس فهو احق ولم يقل صاحب المتع. لقال فهو احق
ولم يقل صاحب هناك قرائن تدل على ترجيح المعنى المجازي الذي ذهب اليه الجمهور. فالحنفيات هنا تمسكوا - [00:22:55](#)
والجمهور تمسكوا بالمجاز وهو مرجوح في الاصل. ولكن هذا الاحتمال المرجوح قام هنا قامت هنا ادلة ترجحه فالحقيقة لا تقدم على
المجاز دائما. مثلا الاستقلال لا يقدم على الاضمار دائما. ولكن - [00:23:25](#)

هي اصول الاصل تقديمها فاذا ترجحت تأويل اخذ به. والمؤول يؤخذ به في ابواب كثيرة كما هو معلوم قال والاخ بالشرعى مع عقلي.
ومثله العرفي مع وضعى والاخذ بالشرع مع عقلي. يعني انه اذا تعارض معنى عقلي مع معنى معنى شرعى - [00:23:45](#)

في خطاب الشارعى凡 he يقدم حينئذ المعنى الشرعى على المعنى العقلى وذلك مثل حديث الاثنان فما فوقهما جماعة. هذا يتحمل
معنى عقليا وهو ان جماعة حصول الاجتماع يحصل بذررين فما فوقهما. ويتحمل معنى شرعيا هو انه - [00:24:15](#)

بفضل الجماعة في الصلاة يحصل باثنين فما زاد عليهم. هنا يقدم المعنى الشرعى لأن المتكلم شارع النبي صلى الله عليه وسلم لم
يبعد ليبين للناس اللغة ولا ليبين لهم محتملات العقلية وانما بعث ليبين لهم الشرعيات فيحمل - [00:24:45](#)

كلامه على الشرع. وعند تعارض الحقيقة اللغوية مع الحقيقة الشرعية ايضا تقدم الحقيقة الشرعية في كلام الشارع مثلا قول النبي
صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ - [00:25:05](#)

لك والله وصلة احدكم. هذا يتحمل المعنى اللغوي وهو الدعاء. وعليه يكون دعاء من شرطه ان يتوضأ عليه السلام. ولا يجوز للانسان
ان يدعوا الا وهو على وضوء. واذا دعا على غير وضوء فدعاؤه مردود - [00:25:25](#)

ويتحمل المعنى الشرعى. وهو العبادة المخصوصة التي تحرمنها التكبير وتحريرها التسليم. تترك عن السجود فهل تقدم الحقيقة
الشرعية او اللغوية؟ تقدم الحقيقة الشرعية لأن المتكلم الشارع. المعنى هنا لا يقول الله صلاة احدكم مراد الصلاة المعروفة ذات
الركوع والسجود. اما الدعاء فيجوز للانسان ان يدعوه وهو على غير وضوء. لأن المتكلم هو الشارع المتكلم هو - [00:25:45](#)
والنبي صلى الله عليه وسلم فيحمل كلامه على المعاني الشرعية. لا على المعاني اللغوية. ومثل العرف اي كذلك تقدم آآ الحقائق

العرفية على الحقائق الوضعية. الحقيقة العرفية لو قدمنا ان الحقيقة تنقسم الى هلال اقصى. الى حقيقة شرعية وعرفية ولغوية.

اللغوية هي التي وضعها الواقع ابتداء - 00:26:15

والعرفية هي الاستعمال الشائع. وهو قسمان عرف عام وعرف خاص. فالعرف العام هو الذي لا يتعين في اطلاق الدابة على ذوات

الاربع هذه حقيقة عرفية. مع ان معناها في اللغة هو كل ما يجب - 00:26:45

لكن اه الاستعمال العام جعلها انما تطلق على اه ذوات الاربع فلا تطلق على فالانسان لا يسمى دابة في العرف. والطير لا يسمى دابة في

العرف. اه والعرف الخاص هو الذي تعين واضعه كاصطلاح اصحاب الفنون مصطلحات المحدثين المرسل مثلما المعنى المنقطع -

00:27:05

هل عرف خاص مصطلحات النحات في الفاعل والمفعول والاشتغال؟ هذا عرف خاص. اذا تعارضت الحقيقة اللغوية مع العرف تقدم

الحقيقة العرفية على الحقيقة اللغوية. فمثلا من حلف الا يركب دابة. ان يحلذوا بالانسان. لا يحلث - 00:27:35

لا احدث بان الانسان في العرف ليس دابة. وان كان في اللغة دابة. فهنا تعارضت لنا الحقيقة اللغوية وهي ان الانسان لغة دابة.

والحقيقة العرفية وهي انه في عرف استعمال الناس الدابة لا تطلق على الانسان. ايهمما نقدم - 00:28:05

نقدم الحقيقة العرفية وهذا ترتيب الحقائق يعني اذا كان المترجم شارعا قدمت الحقيقة الشرعية على اللغوية والعرفية. ثم في القوى

الحقيقة العرفية فهي مقدمة على الحقيقة اللغوية. ثم بعد ذلك الحقيقة اللغوية. وما معنى قوله والآخر - 00:28:25

وبالشرعية مع عقلية ومثله العرفي مع وضعه. وسنقتصر على هذا القدر ان شاء الله. سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت

استغفر لك واتوب لك - 00:28:45